



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أيار 2018

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارد البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطمئناش مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
13	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
21	المالية العامة	ثالثاً
35	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال عام 2017، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال عام 2016. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2018 بنسبة 3.9%، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2017. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2018 ليصل إلى 18.4% من إجمالي القوة العاملة مقابل 18.2% خلال نفس الربع من عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 13,393.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 33,497.7 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 25,386.3 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 33,874.3 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 2,191.5 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 470.4 مليون دينار (6.5% من GDP)، خلال الربع الأول من عام 2018 بالمقارنة مع عجز مقداره 191.8 مليون دينار (2.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر آذار من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 471.1 مليون دينار، ليصل إلى 15,873.2 مليون دينار (55.2% من GDP). وفي المقابل، انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 20.4 مليون دينار، ليصل إلى 11,846.8 مليون دينار (41.2% من GDP). وبناءً عليه، ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) من GDP لتصل إلى 96.4% في نهاية شهر آذار من عام 2018 مقابل ما نسبته 95.3% في نهاية عام 2017.

□ القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2018 بنسبة 1.5% لتبلغ 1,221.1 مليون دينار، وكذلك انخفضت المستوردات بنسبة 2.2% لتبلغ 3,370.1 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.6% ليصل إلى 2,149.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الأول من عام 2018 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 11.8% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 10.6% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلث الأول من عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 1.2% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2017 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 3,018.0 مليون دينار (10.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,618.5 مليون دينار (9.5% من GDP) خلال عام 2016. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 13.3% من GDP خلال عام 2017 مقارنة مع 12.8% من GDP خلال عام 2016. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,177.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع 1,100.3 مليون دينار خلال عام 2016. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في عام 2017 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 29,043.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 26,904.4 مليون دينار في نهاية عام 2016.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 13,393.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 33,497.7 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 25,386.3 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 33,874.3 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018، باستثناء سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017. كما وارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018، باستثناء سعر الفائدة على الجاري مدين والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

أيار 2018

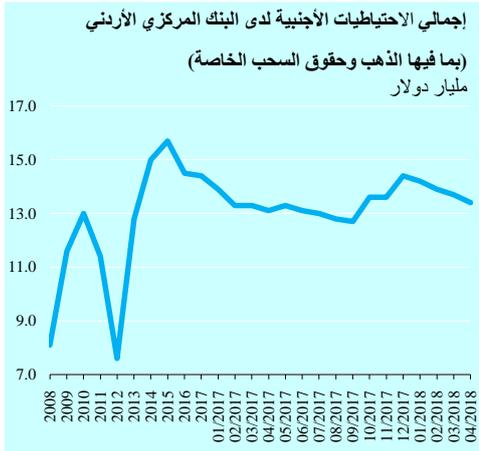
■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 2,191.5 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 18,369.2 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 16,962.6 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية نيسان			2017
2018	2017		2017
US\$ 13,393.9	US\$ 13,119.7	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 14,391.8
-6.9%	-9.5%		-0.7%
33,497.7	32,147.9	السيولة المحلية	32,957.6
1.6%	-2.2%		0.2%
25,386.3	23,711.9	التسهيلات الائتمانية	24,736.8
2.6%	3.5%		8.0%
22,354.1	20,668.0	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	21,747.1
2.8%	3.9%		9.3%
33,874.3	32,418.8	إجمالي ودائع العملاء	33,197.7
2.0%	-1.5%		0.9%
26,094.8	25,205.6	ودائع بالدينار	25,642.2
1.8%	-2.9%		-1.3%
7,779.5	7,213.2	ودائع بالعملة الأجنبية	7,555.5
3.0%	4.1%		9.0%
27,165.1	26,219.6	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,916.3
0.9%	-2.7%		-0.1%
21,401.2	20,871.3	ودائع بالدينار	21,258.2
0.7%	-3.3%		-1.5%
5,763.9	5,348.3	ودائع بالعملة الأجنبية	5,658.1
1.9%	-0.6%		5.2%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.



الاحتياطيات الأجنبية

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 13,393.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 33.5 مليار دينار، مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2017.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الثلث

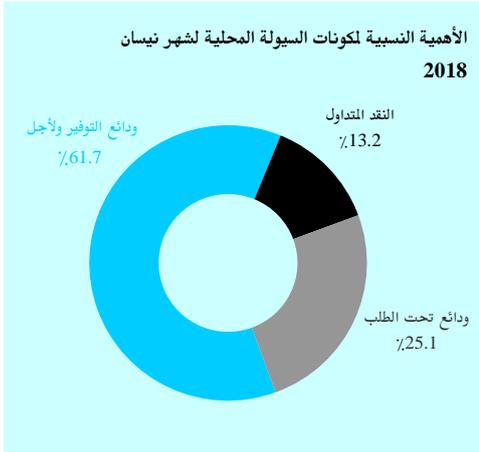
الأول من عام 2018 مع نهاية عام 2017، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 29.1 مليار دينار، بالمقارنة مع 27.9 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و 28.6 مليار دينار في نهاية عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

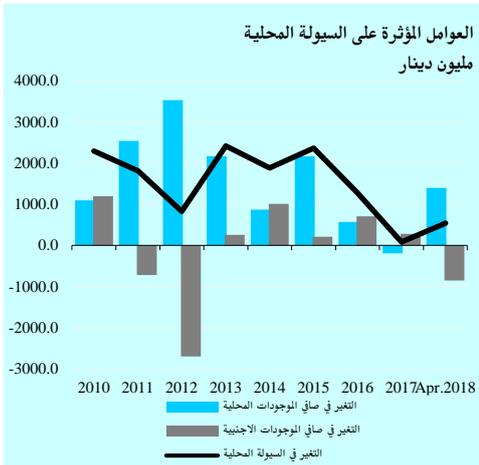
أيار 2018



- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 4.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.2 مليار دينار خلال الفترة

المماثلة من عام 2017، و4.3 مليار دينار في نهاية عام 2017.

● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 25.2 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 24.4 مليار دينار

خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و23.8 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 8.3 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 7.7 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و9.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 9.7 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية			مليون دينار
نهاية نيسان			
2018	2017		2017
8,269.2	7,727.9	الموجودات الأجنبية (صافي)	9,122.6
9,735.2	8,988.3	البنك المركزي	10,260.0
-1,466.0	-1,260.4	البنوك المرخصة	-1,137.4
25,228.5	24,420.0	الموجودات المحلية (صافي)	23,835.0
-4,820.7	-4,324.6	البنك المركزي، منها:	-5,398.5
857.3	1,022.9	الديون على القطاع العام (صافي)	653.1
-5,701.0	-5,370.7	أخرى (صافي)*	-6,074.5
30,049.2	28,744.5	البنوك المرخصة	29,233.6
9,688.3	10,036.3	الديون على القطاع العام (صافي)	9,336.7
23,102.0	21,430.9	الديون على القطاع الخاص	22,502.9
-2,741.0	-2,722.7	أخرى (صافي)	-2,606.0
33,497.7	32,147.9	السيولة المحلية (M2)	32,957.6
4,414.7	4,206.3	النقد المتداول	4,326.5
29,083.0	27,941.6	الودائع، منها:	28,631.1
5,841.5	5,385.0	بالعملات الأجنبية	5,696.5

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2018/03/25 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.25%.
- سعر إعادة الخصم: 5.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.00%.

• سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.25%.

• سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.25%.

• سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.25%.

ويأتي هذا القرار لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار مقابل العملات الأخرى من خلال الحفاظ على هيكل أسعار الفائدة المحلية ضمن مستويات تتسجم مع أسعار الفائدة العالمية والإقليمية.

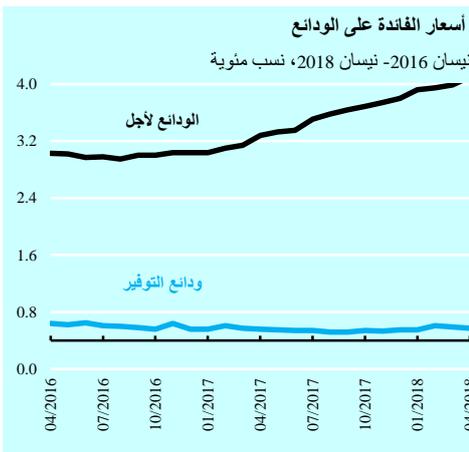
أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان 2018 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.10%، ليرتفع بذلك بمقدار 30 نقطة أساس عن نهاية عام 2017.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

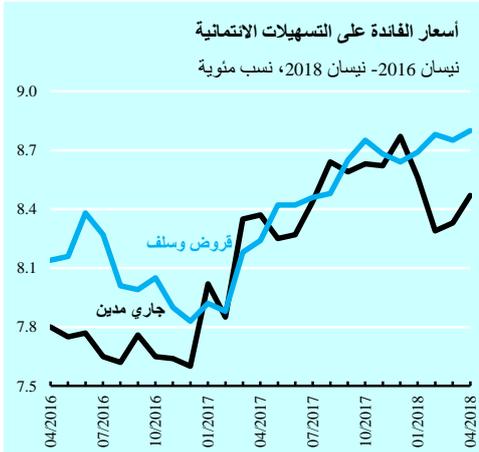
نيسان			
2018	2017		2017
4.25	3.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	4.00
5.25	4.50	إعادة الخصم	5.00
5.00	4.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.75
3.25	2.50	نافذة الإيداع	3.00
4.25	3.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.00
4.25	3.25	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	4.00



- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان 2018 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليلبلغ 0.57%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان 2018 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليلبلغ 0.24%، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان 2018 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليلبلغ 8.47%، لينخفض بذلك بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.



أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

التغير/ نقطة أساس	نيسان			2017
	2018	2017		
الودائع				
-10	0.24	0.23	تحت الطلب	0.34
2	0.57	0.56	توفير	0.55
30	4.10	3.28	لأجل	3.80
التسهيلات الائتمانية				
39	10.62	9.17	كمبيالات وأسناد مخصصة	10.23
16	8.80	8.24	قروض وسلف	8.64
-30	8.47	8.37	جاري مدين	8.77
30	9.13	8.59	الإقراض لأفضل العملاء	8.83

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

- الكمبيالات والأسناد المخصصة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصصة في نهاية شهر نيسان 2018 بمقدار 65 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليلبلغ 10.62%، ليرتفع بذلك بمقدار 39 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان 2018 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.80%، ليرتفع بذلك بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر نيسان 2018 ما نسبته 9.13%، ليرتفع بذلك بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

□ التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 بما مقداره 649.5 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 806.1 مليون دينار 3.5% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الثلث الأول من عام 2018، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 607.0 مليون دينار (2.8%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 41.5 مليون دينار (8.3%)، والمؤسسات العامة بمقدار 24.6 مليون دينار (6.9%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 3.6 مليون دينار (21.2%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 27.2 مليون دينار (1.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2018 ما مقداره 33,874.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 676.6 مليون دينار (2.0%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، وذلك مقابل انخفاض بلغ 481.2 مليون دينار (1.5%) خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الثلث الأول من عام 2018 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 26.1 مليار دينار و7.8 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 25.2 مليار دينار للودائع بالدينار و7.2 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية الثلث الأول من عام 2017. أما في نهاية عام 2017، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.6 مليار دينار و7.6 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الثلث الأول من عام 2018 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2017. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر نيسان 2018 حوالي 114.1 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 17.5 مليون دينار (13.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 14.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2018، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 498.7 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 1,373.6 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

■ عدد الأسهم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان 2018 بمقدار 5.6 مليون سهم (5.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 102.0 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 0.2 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2018، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 423.5 مليون سهم، بالمقارنة مع 821.0 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

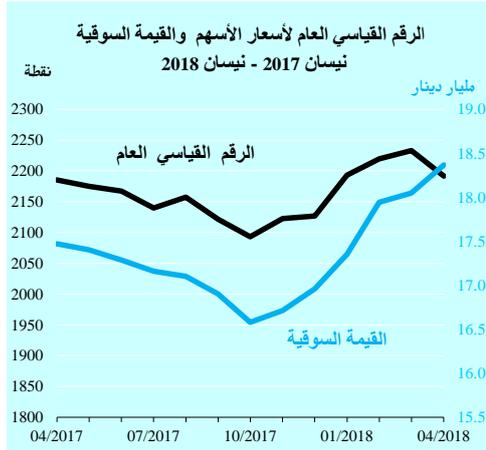
شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان 2018 انخفاضاً قدره 41.8 نقطة (1.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,191.5 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 64.9 نقطة (2.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2017، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 64.7 نقطة

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة		
نيسان		
2018	2017	2017
2,191.5	2,185.3	2,126.8
3,006.9	2,975.8	2,881.5
2,157.5	2,056.8	2,229.5
1,478.0	1,601.3	1,449.7

المصدر: بورصة عمان.

(3.0%)، مقابل ارتفاع قدره 15.0 نقطة (0.7%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع حصيلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 125.4 نقطة (4.4%)، وقطاع الخدمات بمقدار 28.3 نقطة (2.0%)، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 72.0 نقطة (3.2%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

■ القيمة السوقية للأسهم:



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان 2018 ما مقداره 18.4 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 318.7 مليون دينار (1.8%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 807.6 مليون دينار (4.4%) خلال نفس الشهر من عام 2017. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2017، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم

المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,406.6 مليون دينار (8.3%)، مقارنة مع ارتفاع قدره 132.5 مليون دينار (0.8%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر نيسان 2018 تدفقاً سالباً بلغ 1.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 5.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان 2018 ما قيمته 19.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 20.9 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2018، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً بلغ 6.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب بلغ 398.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار

نيسان		2017		2017
2018	2017		حجم التداول	2,926.2
114.1	203.9		معدل التداول اليومي	11.8
5.2	10.2		القيمة السوقية	16,962.6
18,369.2	17,471.8		الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,716.7
102.0	158.1		صافي استثمار غير الأردنيين	-334.3
-1.0	5.1		شراء	995.0
19.9	29.7		بيع	1,329.2
20.9	24.7			

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

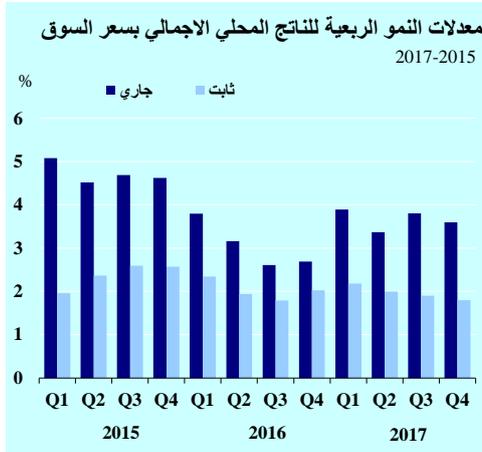
- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2017 بنسبة 1.8%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2016. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.6% خلال الربع الرابع من عام 2017 مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2016.
- وعلية، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2017 بنسبة 2.0% محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال عام 2016. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7% خلال عام 2017 مقابل نمو نسبته 3.0% خلال عام 2016.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2018 بنسبة 3.9%، مقابل نمو نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2017.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2018 ليصل الى 18.4% (16.0% للذكور و27.8% للإناث)، وذلك مقابل 18.2% (14.0% للذكور و33.0% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 47.7%) و 20-24 سنة (بواقع 37.6%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2015-2017 نسب مئوية					
العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2015					
2.4	2.6	2.6	2.4	2.0	GDP بالأسعار الثابتة
4.7	4.6	4.7	4.5	5.1	GDP بالأسعار الجارية
2016					
2.0	2.0	1.8	1.9	2.3	GDP بالأسعار الثابتة
3.0	2.7	2.6	3.2	3.8	GDP بالأسعار الجارية
2017					
2.0	1.8	1.9	2.0	2.2	GDP بالأسعار الثابتة
3.7	3.6	3.8	3.4	3.9	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0% محافظاً بذلك على



نفس معدل النمو المسجل خلال عام 2016. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال عام 2017، مقارنة مع نمو

نسبته 2.2% خلال عام 2016. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7% بالمقارنة مع نمو نسبته 3.0% خلال عام 2016، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.7% مقابل 1.0% خلال عام 2016.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2017 "خدمات المال والتأمين" (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية) و"الصناعات التحويلية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 70% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2017.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نقطة مئوية.

المساهمة في النمو	التغير النسبي		القطاعات
	2017	2016	
2.0	2.0	2.0	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة
0.2	0.1	4.8	الزراعة
0.2	-0.2	13.0	الصناعات الاستخراجية
0.2	0.2	1.0	الصناعات التحويلية
0.1	0.2	2.5	الكهرباء والمياه
-0.1	0.1	-1.1	الإنشاءات
0.1	0.1	1.6	تجارة الجملة والتجزئة
-	-	0.6	المطاعم والفنادق
0.4	0.5	2.7	النقل والتخزين والاتصالات
0.4	0.5	3.8	الخدمات المالية
0.2	0.2	2.2	العقارات
0.2	0.2	3.8	خدمات اجتماعية وشخصية
0.1	0.1	0.9	منتجات الخدمات الحكومية
-	-	3.8	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح
-	-	0.1	الخدمات المنزلية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2017 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسن فيه أداء قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، والزراعة، و"تجارة الجملة والتجزئة" و"المطاعم والفنادق"، شهدت قطاعات "خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعات التحويلية"، و"الكهرباء والمياه" والعقارات تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

□ المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2018 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (16.3%)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (6.0%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (2.9%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (7.0%)، المساحات المرخصة للبناء (19.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية خلال الفترة المتاحة من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2018	الفترة المتاحة	2017	المؤشر	2017	
-19.1	كانون الثاني- آذار	18.0	المساحات المرخصة للبناء	4.5	
-6.8		-3.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-2.4	
-18.4		-16.7	المنتجات الغذائية	-4.9	
13.0		-36.3	منتجات التبغ	-3.1	
-30.1		2.1	منتجات نفطية مكررة	-7.3	
-13.6		27.1	صنع الملابس	-6.3	
18.9		-3.1	صنع منتجات المعادن اللافلزية	1.9	
54.8		1.0	المنتجات الكيماوية	0.3	
2.9		19.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	13.4	
-1.1		-21.3	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-13.8	
2.9		19.8	الأنشطة الأخرى للتعددين واستغلال المحاجر	13.6	
-7.0		-6.2	حجم التداول في سوق العقار	-14.1	
4.6		كانون الثاني- نيسان	10.5	عدد المغادرين	7.3
6.0			4.2	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	6.9
16.3	-8.4		الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	8.4	

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار



معدل التضخم خلال الشهور الأربعة الأولى لعامي 2017 - 2018

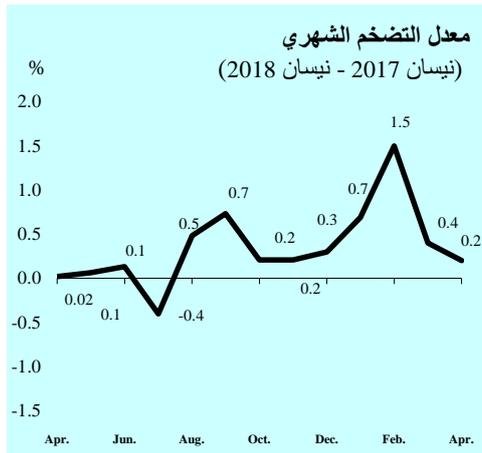
مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي الشهور الأربعة الأولى	2017	2018	المساهمة في التضخم الشهور الأربعة الأولى
جميع المواد	100.00	3.7	3.9	3.9	3.9
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	33.4	-0.4	1.8	-0.1	0.6
الغذاء	30.5	-0.5	1.6	-0.2	0.5
الحبوب ومنتجاتها	5.0	-0.1	17.3	0.0	0.7
اللحوم والدواجن	8.2	-8.5	3.0	-0.7	0.2
الأسماك ومنتجاتها والبيض	4.2	-0.4	-1.4	0.0	-0.1
الزيت والدون	1.9	2.7	5.3	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.7	-6.1	1.2	-0.2	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	17.0	-14.2	0.6	-0.6
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	9.4	16.0	0.4	0.7
(3) الملابس والأحذية	3.5	-2.8	-1.1	-0.1	0.0
(4) المساكن، منها: الإيجارات	21.9	2.7	3.2	0.6	0.7
الوقود والانتارة	4.8	4.0	5.6	0.2	0.2
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	1.3	2.0	0.1	0.1
(6) الصحة	2.2	10.0	6.3	0.2	0.2
(7) النقل	13.6	15.2	9.1	1.9	1.3
(8) الاتصالات	3.5	1.4	0.5	0.0	0.0
(9) الثقافة والترفيه	2.3	10.0	1.9	0.2	0.0
(10) التعليم	5.4	3.6	2.2	0.2	0.1
(11) المطاعم والفنادق	1.8	0.1	6.2	0.0	0.1
(12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	6.9	2.6	0.3	0.1

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 3.9% خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، بشكلٍ أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات السعوية والضريبية التي اتخذتها الحكومة والتي من أبرزها تحرير أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على بعض السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و4%. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2018:

- بند "التبغ والسجائر" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 16.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.5% خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2017، وذلك نتيجة لقرار الحكومة برفع الضريبة الخاصة على السجائر بمقدار 20 قرش على كل علبة سجائر مطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك في شهر كانون الثاني 2018.

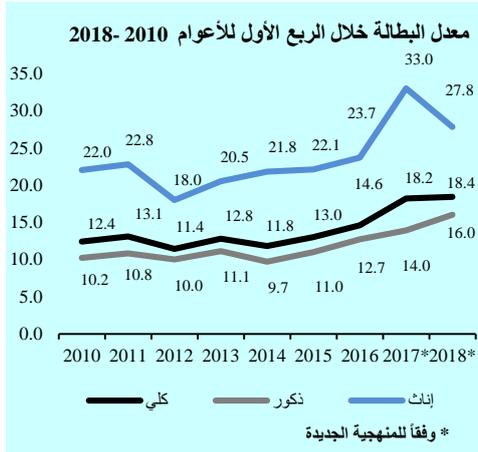
- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 17.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.1% خلال الفترة المماثلة من عام 2017، وذلك نتيجة لقرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار الخبز وتوجيه الدعم لمستحقيه.
 - مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7% خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الايجات" بنسبة 2.8% مقابل ارتفاع نسبته 2.1% خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2017، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 5.6% مقابل ارتفاع نسبته 4.0%.
 - مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 9.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 15.2% خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى رفع أجور النقل العام بنسبة 10% في شهر شباط 2018.
- وقد ساهمت هذه المجموعات والبند مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2018 بمقدار 3.4 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 2.9 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2017.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (14.2%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (1.4%).



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان 2018، فقد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (آذار 2018) بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، من أبرزها "الفواكه والمكسرات" (2.9%)، و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (1.8%)، والنقل (1.0%)، و"الوقود والإنارة" (0.3%) وتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها "الألبان ومنتجاتها والبيض" (1.0%)، و"الملابس" (0.1%).

سوق العمل



بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.4% (16.0% للذكور و27.8% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2018، وذلك مقابل 18.2% (14.0% للذكور و33.0% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.

ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذا سجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2018 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 47.7%) و20-24 سنة (بواقع 37.6%).

وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.1% خلال الربع الأول من عام 2018، فيما بلغ معدل البطالة 16.5% في الفئة التعليمية أقل من ثانوي.

بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.5% (57.4% للذكور و15.2% للإناث)، بالمقارنة مع 40.6% (63.2% للذكور و18.3% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.

بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 29.8%، وذلك مقابل 32.2% خلال ذات الربع من عام 2017. وقد شكل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.5% من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.1%)، التعليم (12.8%)، و"الصناعات التحويلية" (9.6%).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 470.4 مليون دينار (6.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2018، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 191.8 مليون دينار (2.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. وفي حال استثناء المنح الخارجية (72.1 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 542.5 مليون دينار (7.5% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 241.8 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر آذار من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 471.1 مليون دينار، ليصل إلى 15,873.2 مليون دينار (55.2% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آذار من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 20.4 مليون دينار، ليصل إلى 11,846.8 مليون دينار (41.2% من GDP).
- وعلية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) ليصل إلى ما مقداره 27,720.0 مليون دينار (96.4% من GDP) في نهاية شهر آذار من عام 2018، مقابل 27,269.3 مليون دينار (95.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من هذا العام بمقدار 396.1 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,437.4 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر آذار من عام 2018 بمقدار 867.2 مليون دينار، ليصل إلى 14,435.8 مليون دينار (50.2% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 846.8 مليون دينار، ليصل إلى 26,282.6 مليون دينار (91.4% من GDP).

□ أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017:

■ الإيرادات العامة

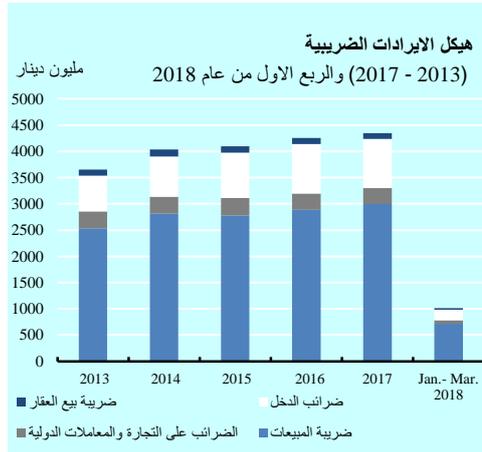
انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر آذار من عام 2018 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 بمقدار 46.4 مليون دينار، أو ما نسبته 8.8%، لتصل إلى 481.6 مليون دينار. وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات العامة خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 46.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0%، عن مستواها خلال نفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 1,609.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 24.3 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 22.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2018

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	كانون الثاني - آذار		معدل النمو	آذار		
	2018	2017		2018	2017	
3.0	1,609.2	1,562.8	-8.8	481.6	528.0	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
1.6	1,537.1	1,512.8	-5.3	474.5	501.2	الإيرادات المحلية، منها:
-0.8	1,010.5	1,019.0	-3.1	290.2	299.5	الإيرادات الضريبية، منها:
0.9	712.4	705.9	-3.2	220.7	227.9	ضريبة المبيعات
6.7	524.0	491.1	-8.7	183.2	200.7	الإيرادات الأخرى
44.2	72.1	50.0	-73.9	7.0	26.8	المنح الخارجية
18.5	2,079.7	1,754.6	5.5	639.0	605.9	إجمالي الإنفاق، منها:
16.4	128.0	110.0	38.3	58.9	42.6	النفقات الرأسمالية
-	-470.4	-191.8	-	-157.4	-77.9	العجز/الوفر المالي بعد المنح
-	-6.5	-2.8	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.



◆ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2018 ارتفاعاً بمقدار 24.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 1,537.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 32.9

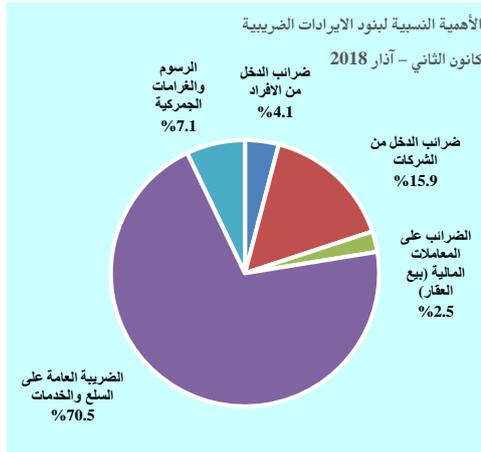
مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 8.5 مليون دينار، والاقطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار. وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 78.8%، مقابل 92.0% خلال نفس الفترة من عام 2017.

● الإيرادات الضريبية

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 8.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتصل إلى 1,010.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 65.7% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 6.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.9%، لتبلغ 712.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 70.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 17.2 مليون دينار، وحصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 16.8 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على كل من السلع المستوردة بمقدار 26.5 مليون دينار، والقطاع التجاري بمقدار 1.0 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 7.3 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، لتصل إلى 201.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 19.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 7.9 مليون دينار. وفي المقابل، ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 0.6 مليون دينار، أو ما نسبته 0.4%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 79.6% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 160.2 مليون دينار.



- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 6.1 مليون دينار، أو ما نسبته 7.9%، لتصل إلى 71.5 مليون دينار.

- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار

1.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9%، لتصل إلى 25.3 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 32.9 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7%، لتصل إلى 524.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة حصيلة كل من الإيرادات المختلفة بمقدار 26.8 مليون دينار لتبلغ 250.5 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 16.7 مليون دينار لتبلغ 239.1 مليون دينار، في حين انخفضت إيرادات دخل الملكية بمقدار 10.6 مليون دينار لتبلغ 34.4 مليون دينار (منها 28.1 مليون دينار فوائض مالية للوحدات

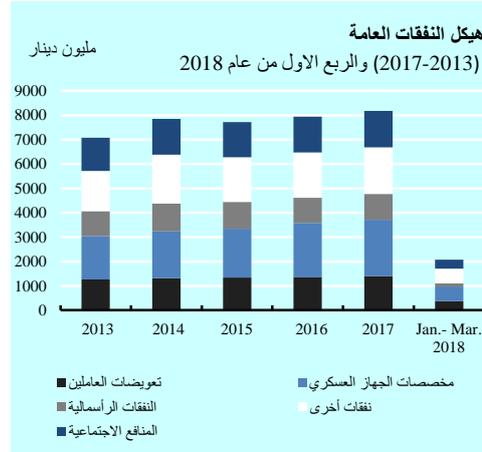
الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 32.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 2.6 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 22.1 مليون دينار، أو ما نسبته 44.2%، لتصل إلى 72.1 مليون دينار، مقابل 50 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017.

■ إجمالي الإنفاق



ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آذار من عام 2018 بمقدار 33.1 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017، لتبلغ 639.0 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 325.1 مليون دينار، أو ما نسبته

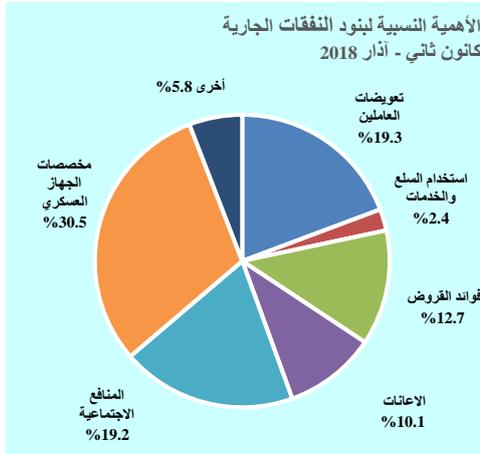
18.5%، لتصل إلى 2,079.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 18.7%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 16.4%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 307.1 مليون دينار، أو ما نسبته 18.7%، لتصل إلى ما مقداره 1,951.7 مليون دينار. وقد شكلت

النفقات الجارية ما نسبته 93.8% من إجمالي الإنفاق. ويعزى ارتفاع النفقات الجارية الى ارتفاع معظم مكوناتها، كما يلي:

- ارتفع بند الإعانات بمقدار 143.3 مليون دينار، ليبلغ 197.7 مليون دينار.
- ارتفع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 40.7 مليون دينار، ليصل إلى 594.5 مليون دينار.
- ارتفع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 38.8 مليون دينار، ليصل إلى 376.0 مليون دينار.
- ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 24.1 مليون دينار، ليصل إلى 375.2 مليون دينار.



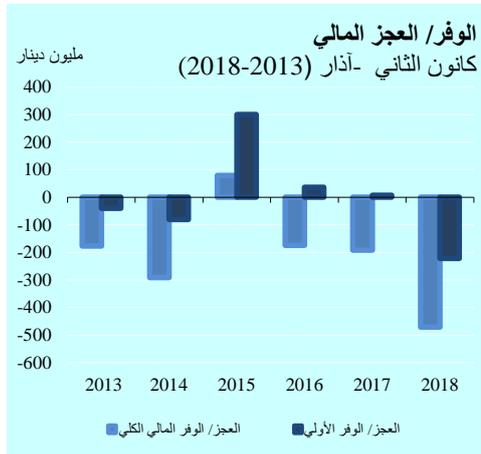
- ارتفع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 49.8 مليون دينار، ليبلغ 248.3 مليون دينار.
- بالمقابل، انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 29.9 مليون دينار، ليبلغ 46.2 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 18.0 مليون دينار، أو ما نسبته 16.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتصل إلى 128.0 مليون دينار.

■ الوفرة/ العجز المالي

◆ ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 278.6 مليون دينار، ليصل الى ما مقداره 470.4 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 191.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. ونتيجة لذلك، فقد



ارتفعت نسبة العجز إلى GDP

لتصل الى نحو 6.5% مقابل

عجز نسبته 2.8% خلال نفس

الفترة من عام 2017. وباستبعاد

المنح الخارجية، يرتفع العجز

المالي الكلي للموازنة العامة

إلى 542.5 مليون دينار (7.5%)

من (GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 241.8 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.

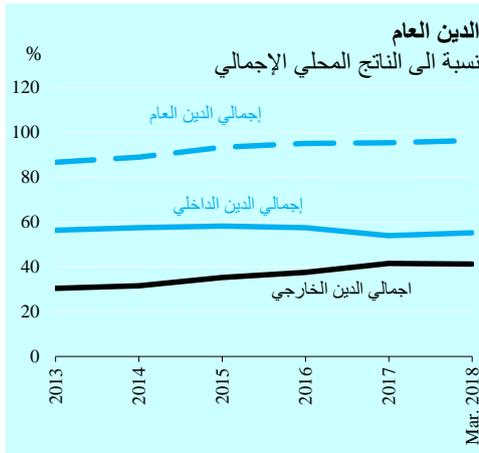
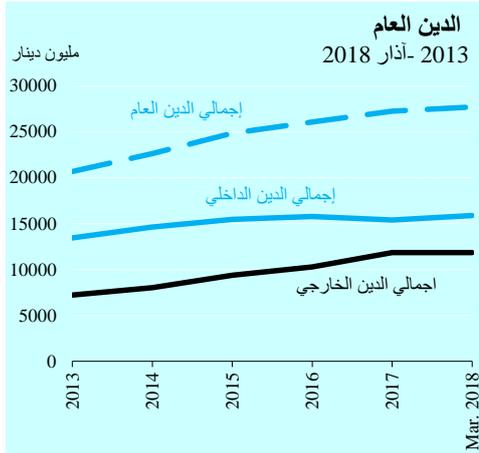
◆ سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات

العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 294.3 مليون دينار خلال

الربع الأول من عام 2018 (4.1% من GDP)، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره

43.3 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.

الدين العام



ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر آذار من عام 2018 بمقدار 471.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2017، ليصل إلى 15,873.2 مليون دينار (55.2% من GDP مقابل 53.9% من GDP في نهاية العام الماضي). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 505.0 مليون دينار، في حين انخفض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 33.9 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2017، ليصلا إلى 13,051.8 مليون دينار و 2,821.4 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل

رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 540.0 مليون دينار مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 12,733.9 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40 مليون دينار مقارنة مع مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 311.7 مليون دينار. أما انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 33.9 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 2,163.9 مليون دينار، وثبات رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند نفس المستوى المتحقق في نهاية عام 2017 والبالغ 657.5 مليون دينار.

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آذار من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 20.4 مليون دينار، ليصل إلى 11,846.8 مليون دينار (41.2% من GDP مقابل 41.5% من GDP في نهاية العام الماضي). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 67.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 8.8%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 8.6%، والين الياباني (6.9%)، والدينار الكويتي (5.8%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آذار من عام 2018 بمقدار 450.7 مليون دينار، ليصل إلى نحو 27,720.0 مليون دينار (96.4% من GDP) مقابل 27,269.3 مليون دينار (95.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر آذار من عام 2018 بمقدار 396.1 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,437.4 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر آذار من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 867.2 مليون دينار، ليلعب 14,435.8 مليون دينار (50.2% من GDP مقابل 47.4% من GDP في نهاية العام الماضي). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 846.8 مليون دينار ليلعب 26,282.6 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 91.4% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 88.9% من GDP في نهاية عام 2017.

■ وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 65.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتبلغ 295.4 مليون دينار (منها أفساط بقيمة 209.3 مليون دينار، وفوائد بقيمة 86.1 مليون دينار).

□ الإجراءات المالية والسعرية لعام 2018

◆ حزيران

■ صدور الإرادة الملكية السامية بوقف العمل بقرار رفع أسعار المحروقات وزيادة بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء لشهر حزيران الجاري، والإبقاء عليها كما كانت في شهر أيار، وذلك للتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين في شهر رمضان.

◆ أيار

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار جميع المشتقات النفطية، باستثناء اسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

معدل النمو %	2018		السعر / الوحدة	المادة
	أيار	نيسان		
4.5	815	780	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
4.5	1,050	1,005	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
3.9	1,200	1,155	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
7.9	615	570	فلس/لتر	السولار
18.3	615	520	فلس/لتر	الكاز
4.2	399.3	383.1	دينار/طن	زيت الوقود للصناعة
6.6	470	441	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
6.5	475	446	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
6.3	490	461	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
4.3	392.0	375.8	دينار/طن	الإسفلت
0.0	7.0	7.0	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2018/5/1

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 17 فلساً بدلاً من 15 فلساً، ابتداءً من شهر أيار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والهادف الى معالجة التجنب والتهرب الضريبي، وتحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية.

◆ نيسان

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 15 فلساً بدلاً من 14 فلساً، ابتداءً من شهر نيسان، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض التعريفات الجمركية على ورق الكتابة والطباعة من قياس A4، ليصبح 5% بدلاً من 10%.

◆ آذار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 14 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر آذار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء اعفاء البنود الواردة في الجدول أدناه من ضريبة المبيعات، علماً بأنها كانت تخضع للضريبة بنسبة 5%:

رقم البند	الوصف
71	فضة بجميع اشكالها
71	ذهب نصف مشغول
71	ماس غير مشغول
71	ماس مشغول
7113	حلي ومجوهرات واجزاؤها من ذهب
7114	مصنوعات صياغة واجزاءها من فضة ومعادن ثمينة اخرى
7115	مصنوعات من معادن عادية بقشرة من معادن اخرى ثمينة
3691	خدمات تصنيع وصياغة الذهب والحلي والمجوهرات

◆ شباط

- قررت هيئة تنظيم النقل البري رفع أجور النقل العام بنسبة 10% اعتباراً من تاريخ 2018/2/7. ويشمل القرار حافلات النقل العام وسيارات التاكسي والسرفيس العاملة على جميع الخطوط.

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 4 فلسات، ابتداءً من شهر شباط، مع استمرار إعفاء الشريحة المنزلية التي يقل استهلاكها عن 300 كيلو واط شهرياً.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع الكتب، والصحف والمجلات الدورية المطبوعة، وكتب الأطفال المصورة، وكتب الرسم والتلوين، الى ضريبة المبيعات بنسبة الصفر.

◆ كانون الثاني

- اتخذ مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات السعرية والضريبية، أبرزها:
 - تحديد سعر الطحين الموحد بـ 222 دينار للطن الواحد، وتحديد اسعار الخبز العربي دون تغليف في المخابز على النحو التالي:
 - الكماج الكبير 320 فلس/كيلو غرام.
 - الكماج الصغير 400 فلس/كيلو غرام.
 - الطابون او المشروح أو الورد أو المنقوش 350 فلس/كيلو غرام.
 - رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على السلع المعفاء والخاضعة إلى نسبة الصفر و 4%، مع الابقاء على بعض السلع الاساسية دون تغيير لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
 - رفع الضريبة الخاصه على السجائر بمقدار 200 فلس على كل علبة مطروحة للاستهلاك المحلي، وفقاً لسعر البيع للمستهلك.
 - فرض رسوم على كل سيارة ركوب مستوردة وفقاً لوزنها، وذلك على النحو التالي:
 - 500 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
 - 750 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
 - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
 - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.

- رفع الضريبة الخاصة على البنزين اوكتان 95 و98 لتصبح 30%.
- رفع الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية لتصبح 20%.
- تخفيض رسوم نقل ملكية المركبات من شخص إلى شخص آخر، سواء كان طبيعياً أو معنوياً (باستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، لتصبح على النحو

المركبات التي يتجاوز عمرها 10 سنوات		المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات		فئة المحرك CC
الرسم السابق	الرسم الحالي	الرسم السابق	الرسم الحالي	
40	30	50	40	حتى 1500
80	60	100	80	أكبر من 1500 حتى 2000
120	100	400	200	أكبر من 2000

التالي:

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشاريع ذات أولوية ضمن مساعدات الاتحاد الأوروبي المقررة للأردن لعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ المنحة الأولى (10 مليون يورو) لمشروع إجراءات تطوير التجارة الداعمة للنمو الاقتصادي الشامل. والمنحة الثانية، بنفس القيمة، خصصت لمشروع دعم إجراءات لتنفيذ أولويات الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي (آذار 2018).

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2018 بنسبة 4.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 440.3 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2018، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 1.5% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 1,221.1 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2018 بنسبة 9.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 1,086.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2018، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 2.2% مقارنة مع نفس الفترة المماثلة من عام 2017 لتبلغ 3,370.1 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر آذار من عام 2018 انخفاضاً نسبته 16.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 646.4 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2018، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 2,149.0 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر نيسان من عام 2018 بنسبة 5.4% مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل إلى 330.5 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2018، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 11.8% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017، لتصل إلى 1,164.8 مليون دينار. فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 14.7% خلال شهر نيسان من عام 2018 مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل إلى 78.3 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2018، فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 10.6% لتصل إلى 303.9 مليون دينار مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2018 بنسبة 2.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليصل إلى 226.2 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2018، فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بما نسبته 1.2% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017 ليبلغ 838.1 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 3,018.0 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2017 مقارنة مع عجز مقداره 2,618.5 مليون دينار (9.5% من GDP) خلال عام 2016. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 13.3% من GDP خلال عام 2017 مقارنة مع 12.8% من GDP خلال عام 2016.

- سجّل، الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,177.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة بحوالي 1,100.3 مليون دينار خلال عام 2016.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في عام 2017 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 29,043.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 26,904.4 مليون دينار في نهاية عام 2016.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 8.9 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 74.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2018، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 65.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017 ليبلغ 4,377.7 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار

معدل النمو (%)	كانون الثاني - آذار		الصادرات الوطنية
	2018	2017	
13.8	280.9	246.9	الولايات المتحدة الأمريكية
40.8	117.7	83.6	الهند
-12.0	105.0	119.3	السعودية
0.6	93.9	93.3	العراق
-32.1	33.0	48.6	الإمارات
-18.9	26.2	32.3	الكويت
-18.5	22.4	27.5	قطر
			المستوردات
39.0	589.8	424.3	السعودية
3.5	473.7	457.5	الصين
7.7	305.2	283.5	الولايات المتحدة الأمريكية
-6.2	141.8	151.2	ألمانيا
3.4	126.6	122.4	إيطاليا
-0.2	125.3	125.5	تركيا
-13.7	97.7	113.2	فرنسا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار

معدل النمو (%)	كانون الثاني - آذار		معدل النمو (%)	القيمة
	2018	2017		
2018/2017	القيمة	2017/2016	القيمة	
-1.5	4,377.7	1.0	4,443.2	التجارة الخارجية
-1.5	1,221.1	6.6	1,239.2	الصادرات الكلية
0.9	1,007.6	4.5	998.7	الصادرات الوطنية
-11.2	213.5	16.1	240.5	المعاد تصديره
-2.2	3,370.1	0.1	3,444.5	المستوردات
-2.6	-2,149.0	-3.2	-2,205.3	الميزان التجاري

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2018 انخفاضاً نسبته 1.5% لتصل إلى 1,221.1 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 8.9 مليون دينار (0.9%) لتصل إلى 1,007.6 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 27.0 مليون دينار (11.2%) لتصل إلى 213.5 مليون دينار.

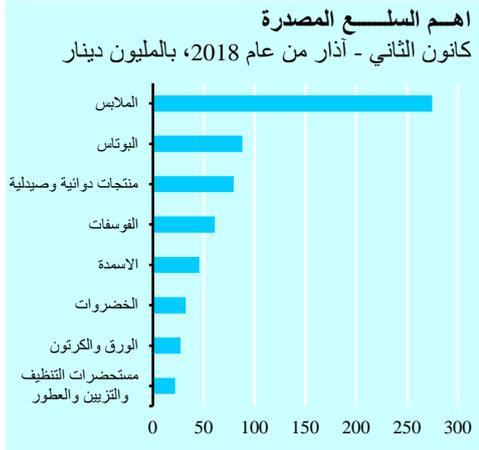
وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2018 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 39.3 مليون دينار (16.7%) لتصل إلى 274.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 88.2% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 8.0 مليون دينار (10.0%) لتصل إلى 88.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند ومصر وإندونيسيا وماليزيا على ما نسبته 63.5% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

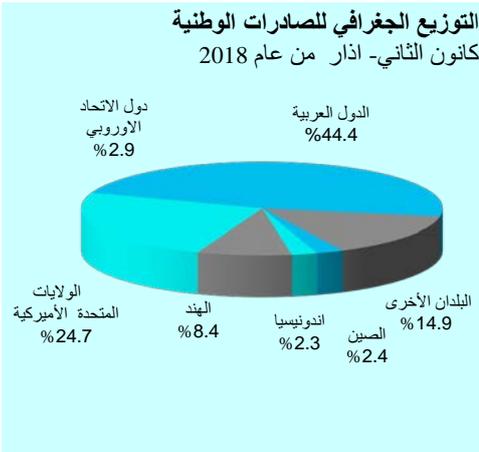
أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الربع الأول من عامي 2017 و2018، مليون دينار

معدل النمو (%)	2018	2017	
0.9	1,007.6	998.7	إجمالي الصادرات الوطنية
16.7	274.8	235.5	الملابس
15.9	242.3	209.0	الولايات المتحدة الأمريكية
10.0	88.1	80.1	البوتاس
-19.8	23.1	28.8	الهند
101.7	11.9	5.9	مصر
124.5	11.0	4.9	إندونيسيا
230.0	9.9	3.0	ماليزيا
-13.7	79.3	91.9	منتجات دوائية وصيدلية
-4.2	18.3	19.1	السعودية
28.3	12.7	9.9	العراق
30.0	9.1	7.0	الإمارات
-28.3	8.1	11.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-12.0	60.7	69.0	الفوسفات
17.1	43.8	37.4	الهند
-40.8	10.6	17.9	إندونيسيا
-3.6	45.5	47.2	الأسمدة
-	30.3	5.9	الهند
-	6.8	0.0	فيتنام
-85.7	2.1	14.7	تركيا
-15.9	32.2	38.3	الخضروات
62.7	8.3	5.1	السعودية
-14.7	5.8	6.8	الإمارات
13.6	5.0	4.4	الكويت
93.8	3.1	1.6	البحرين
-1.1	27.3	27.6	الورق والكرتون
6.5	13.2	12.4	السعودية
-11.5	5.4	6.1	العراق
225.0	1.3	0.4	اليمن
1.9	21.9	21.5	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
9.3	11.8	10.8	العراق
24.4	5.6	4.5	السعودية
200.0	0.6	0.2	قطر

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



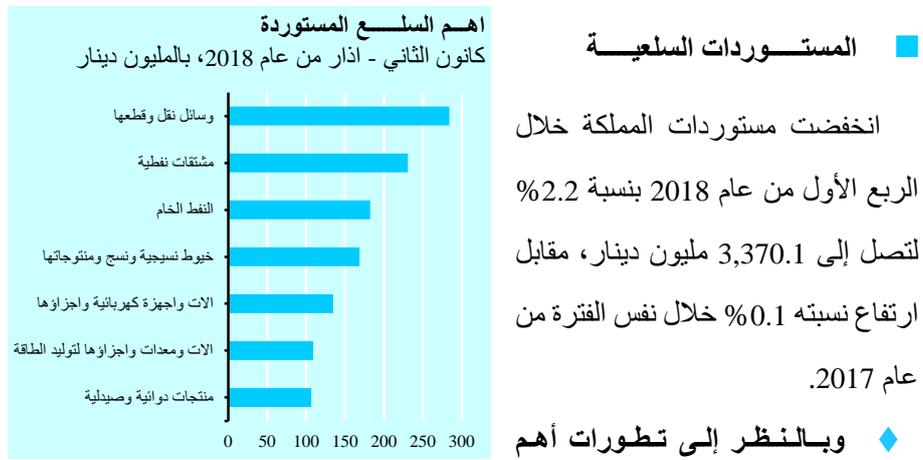
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعمطور" بمقدار 0.4 مليون دينار (1.9%)، لتصل إلى 21.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وقطر على ما نسبته 82.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.



- انخفاض الصادرات من "المنتجات الدوائية والصيدلية" بمقدار 12.6 مليون دينار (13.7%) لتصل إلى 79.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 60.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 8.3 مليون دينار (12.0%) لتصل إلى 60.7 مليون دينار. واستحوذت أسواق كل من الهند واندونيسيا على ما نسبته 89.6% من إجمالي صادرات المملكة من الأسمدة.
- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 6.1 مليون دينار (15.9%) لتصل إلى 32.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين على ما نسبته 68.9% من إجمالي صادرات المملكة من الخضروات.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة والخضروات و"الورق والكرتون" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الربع الأول من عام 2018 على ما نسبته 62.5% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.2% خلال الفترة المماثلة من عام 2017. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والإمارات والكويت وقطر على ما نسبته 67.4% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2018 مقابل 65.2% خلال ذات الفترة من عام 2017.



المستوردات خلال الربع الأول من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 74.6 مليون دينار، (20.8%)، لتصل إلى 284.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وكوريا الجنوبية ما نسبته 52.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

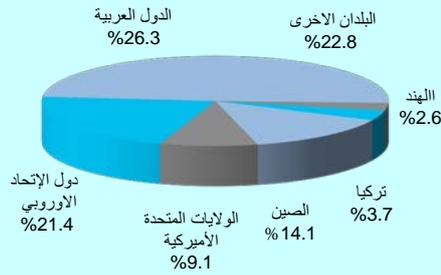
أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عامي 2017 و2018، مليون دينار

معدل النمو (%)	2018	2017	
-2.2	3,370.1	3,444.5	إجمالي المستوردات
-20.8	284.2	358.8	وسائل النقل وقطعها
-26.4	60.3	81.9	الولايات المتحدة الأمريكية
-23.1	47.7	62.0	اليابان
-35.2	42.2	65.1	كوريا الجنوبية
93.8	230.8	119.1	مشتقات نفطية
-	171.5	12.5	السعودية
18.2	18.2	15.4	الهند
246.0	17.3	5.0	إيطاليا
-1.1	182.4	184.5	النفط الخام
-1.1	182.4	184.5	السعودية
12.0	168.5	150.4	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
22.5	71.4	58.3	الصين
12.9	48.0	42.5	تايوان
-24.5	10.5	13.9	تركيا
15.8	134.8	116.4	آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها
20.3	53.4	44.4	الصين
18.3	15.5	13.1	تركيا
-31.5	8.5	12.4	إيطاليا
295.7	109.2	27.6	آلات ومعدات وأجزاءها لتوليد الطاقة
-	37.2	2.2	الولايات المتحدة الأمريكية
293.3	23.6	6.0	إسبانيا
-	10.5	0.2	الدنمارك
-0.7	106.7	107.5	منتجات دوائية وصيدلية
-2.0	14.8	15.1	ألمانيا
17.6	14.0	11.9	الولايات المتحدة الأمريكية
16.1	10.8	9.3	فرنسا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 2.1 مليون دينار (1.1%) لتصل إلى 182.4 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 23.2% وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 19.8% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها بالكامل من المملكة العربية السعودية.
- انخفاض مستوردات المملكة من منتجات دوائية وصيدلية بمقدار 0.8 مليون دينار، (0.7%) لتصل إلى 106.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ما نسبته 37.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 111.7 مليون دينار (93.8%) لتصل إلى 230.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند وإيطاليا ما نسبته 89.7% من إجمالي المستوردات والسلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات ومعدات وأجزاءها لتوليد الطاقة بمقدار 81.6 مليون دينار (295.7%) لتصل إلى 109.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والدنمارك ما نسبته 65.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
كانون الثاني - آذار من عام 2018



- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" بمقدار 18.4 مليون دينار، (15.8%)، لتصل إلى 134.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وإيطاليا ما نسبته 57.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 18.1 مليون دينار (12.0%) لتصل إلى 168.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 77.1% من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسيج ومنتجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" و"آلات ومعدات وأجزاءها لتوليد الطاقة" و"منتجات دوائية وصيدلية"، على ما نسبته 36.1% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2018 مقابل 30.9% خلال نفس الفترة من عام 2017. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا وتركيا وفرنسا خلال الربع الأول من عام 2018 على ما نسبته 55.2% من إجمالي المستوردات مقابل 48.7% خلال نفس الفترة من عام 2017.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آذار من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 9.9 مليون دينار (14.0%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 80.5 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2018 فقد شهدت السلع المعاد تصديرها انخفاضاً مقداره 27.0 مليون دينار (11.2%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 213.5 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آذار من عام 2018 انخفاضاً مقداره 131.6 مليون دينار (16.9%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 646.4 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2018 فقد شهد عجز الميزان التجاري انخفاضاً مقداره 56.3 مليون دينار (2.6%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 2,149.0 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2018 بنسبة 2.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 226.2 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2018 فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 1.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 838.1 مليون دينار.

□ السفر

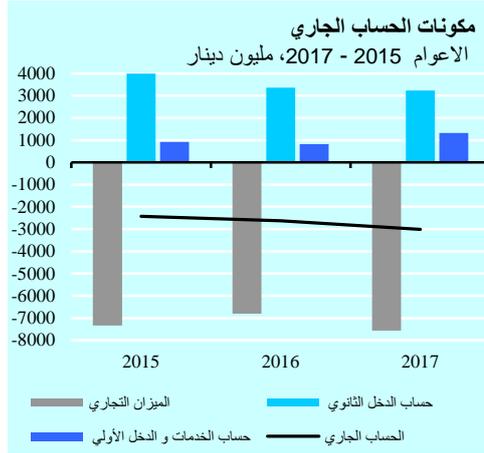
■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر نيسان من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 16.8 مليون دينار (5.4%) لتصل إلى 330.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الثلث الأول من عام 2018 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 11.8% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 1,164.8 مليون دينار.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر نيسان من عام 2018 انخفاضاً مقداره 13.5 مليون دينار (14.7%) لتصل إلى 78.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الثلث الأول من عام 2018 فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 10.6% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 303.9 مليون دينار.

ميزان المدفوعات



تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 3,018.0 مليون دينار (10.6% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,618.5 مليون دينار (9.5% من GDP) خلال عام 2016. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع

عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,795.7 مليون دينار (13.3% من GDP) خلال عام 2017 مقارنة مع 3,510.0 مليون دينار (12.8% من GDP) خلال عام 2016. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2017 بمقدار 758.2 مليون دينار (11.1%) ليصل إلى 7,565.5 مليون دينار مقابل 6,807.3 مليون دينار خلال عام 2016.
- ◆ ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2016 بمقدار 428.0 مليون دينار ليبلغ 1,463.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض العجز المسجل في حساب الدخل الأولي بمقدار 70.3 مليون دينار ليصل إلى 145.7 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع عجز بلغ 216.0 مليون دينار خلال عام 2016. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 76.5 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 6.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال عام 2017 بمقدار 139.6 مليون دينار ليصل 3,230.0 مليون دينار مقابل وفر مقداره 3,369.6 مليون دينار خلال عام 2016. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال عام 2017 بمقدار 113.5 مليون دينار ليبلغ نحو 777.5 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 26.1 مليون دينار ليصل إلى 2,452.5 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2017، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 2,034.8 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,375.7 مليون دينار خلال عام 2016. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,177.3 مليون دينار، مقارنة مع 1,100.3 مليون دينار خلال عام 2016.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 676.7 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 845.9 مليون دينار خلال عام 2016.
- ◆ تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 58.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 406.6 مليون دينار خلال عام 2016.
- ◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 92.4 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 783.1 مليون دينار خلال عام 2016.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2017 التزاماً نحو الخارج بلغ 29,043.7 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2016 والبالغ 26,904.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2017 بمقدار 164.5 مليون دينار ليصل إلى 18,694.8 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 157.0 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2017 بمقدار 2,303.8 مليون دينار ليصل إلى 47,738.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

◆ ارتفاع رصيد الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 1,223.3 مليون دينار ليبلغ 24,058.7 مليون دينار.

◆ ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 660.7 مليون دينار لتبلغ 8,209.8 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع رصيد سندات الدين نتيجة قيام المملكة بإصدار سندات يوروبوندي سيادية في الأسواق العالمية بمقدار 1,065.0 مليون دينار (1.5 مليار دولار) خلال عام 2017.

◆ ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 415.8 مليون دينار، ليبلغ 4,228.9 مليون دينار.

◆ ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 384.7 مليون دينار لتبلغ 7,573.1 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 102.8 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 487.5 مليون دينار للبنوك المرخصة).

◆ انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 236.0 مليون دينار ليصل إلى 901.4 مليون دينار.